

الإسلاميون والثورات العربية
تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة
النهضة، 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس


مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
studies.aljazeera.net

قدمت هذه الورقة في ندوة "الإسلاميون والثورات العربية.. تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة" بالدوحة - 11 و 12 سبتمبر/ أيلول 2012

الحالة اليمنية

شيخان دبعي

مدير مكتب نائب رئيس الوزراء اليمني والقيادي في التجمع اليمني للإصلاح



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الصفحة: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

توطئة



شيخان دبي

في ظل أنظمة الاستبداد والفساد عانت معظم التيارات والقوى السياسية الوطنية بمختلف مشاربيها الفكرية- من الاضطهاد والقمع والإقصاء والتهميش والملاحقات الأمنية غيرها. ونال التيار الإسلامي في بعض أنظمة الاستبداد العربية النصيب الأوفر من هذه المعاناة، ومع ذلك فإن بزوغ الثورات العربية لم يكن إلا تعبيراً حقيقياً عن رفض الشعوب لهذا الظلم والاستبداد المتراكم لعقود من الزمن. وقد تمثلت أزمة نظم الحكم العربية في غياب الدولة الوطنية المؤسسية لصالح الحكم الفردي المستبد.

إن النخب الحاكمة المستبدة لم تكن -وفقاً لكثير من المراقبين- مستعدة لقبول أي مشاركة في إدارة الشأن العام، أو السماح بانتقال السلطة إلى قوى اجتماعية أخرى. وهو ما يعني سيادة منطق الإقصاء والعزل وترسيخ مفهوم الاستقرار بالاستبداد. وقد تبدى هذا الأمر حين عمدت أنظمة الاستبداد إلى

استئصال التيارات الإسلامية، واستخدمت فزاعة الإسلاميين عند الغرب لتبرير بقائها واحتكارها للسلطة والثروة، ومنع التحول الديمقراطي الحقيقي. وقد مثل ذلك صراعاً حقيقياً بين نخبة السلطة المتسلطة وبين قوى المجتمع السياسية بكل تياراتها. فقد كان واضحاً أن الأنظمة الديكتاتورية تسير بشكل متسارع نحو مزيد من السلطة المطلقة، والاستحواذ عليها بتأييدها وتوريثها للأبناء. واتخذت لتحقيق ذلك وسائل وإستراتيجيات شيطانية، منها إشاعة ثقافة منحلة تقوم على مقولة التلازم بين الاستقرار والاستبداد، والذي يقتضي تلازم الاستقرار مع تأييد السلطة وتوريثها للأبناء. إضافة إلى بناء مؤسسات أمنية قهرية عائلية، وإضعاف واحتواء المؤسسة العسكرية.

الإسلاميون والمشروعية الشعبية

كان من نتائج ثورات الربيع العربي ضد الأنظمة المستبدة أنها دفعت بالتيار الإسلامي إلى واجهة المشهد السياسي الثوري. لكن ذلك لم يكن يعني بالضرورة أن الإسلاميين أخذوا تفويضاً شعبياً بتقرير مصير تلك الثورات وقيادتها بمفردهم، أو الاستفراد بها وحدهم كحق مكتسب. بل إن مجريات الأحداث برهنت بما لا يدع مجالاً للشك استحالة استفراد طرف سياسي أو تيار بعينه بإدارة الثورة الشعبية، أو استكمال أهدافها بمفرده. ومن هذا المنطلق، يؤمن الإسلاميون بأن المرحلة القادمة تستوجب تعزيز مبدأ الشراكة السياسية، وقيم التعايش مع الآخر، وتكريس قواعد الممارسة الديمقراطية، وبخاصة فيما يتصل بالتداول السلمي للسلطة.

لقد عمدت الثورات العربية المشروعية الشعبية وكرستها كأمر واقع، وأزاحت من طريقها كل الشرعيات المستمدة من خارج سلطة الشعب ومشروعيته. وبالتالي لم يعد بوسع أي نظام سياسي قادم تجاهل هذا التحول السياسي الهائل الذي طرأ على المشهد العربي، والذي أعاد للشارع العربي دوره المفقود؛ إذ صار هو الأساس الذي ينبغي البناء عليه.



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الطبعة: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

بعبارة أخرى، فإن المشروعية الشعبية - التي رسختها الثورات العربية - غدت أصل المشروعيات الأخرى، وأساس شرعية أي نظام سياسي جديد، وبدون ذلك يغدو التحول الديمقراطي الذي نحن بصددده لا معنى له. وبناء عليه، يتوجب تعزيز المفاهيم والممارسة السياسية للسلطة والمعارضة معاً وفق هذا المفهوم. وهو ما سيقود بالتالي إلى تحول جذري لمفهوم الصراع السياسي بين مكونات العملية السياسية، من صراع للاستحواذ على السلطة إلى صراع للاستحواذ على الجماهير نفسها صاحبة السلطة ومانحتها. فإذا ما ترسخت مثل تلك القناعات في أوساط النخب والأحزاب السياسية المتطلعة لممارسة دورها وأخذ فرصتها في إدارة شؤون الحكم، فإننا بذلك نكون قد تخلصنا من عبء ثقيل وإرث ماضوي متخلف كان يفرض شرعيته السياسية من أعلى - عبر الانقضاض على السلطة - ولا يجيء معها من أسفل حيث الجماهير صاحبة الحق والمصلحة والشرعية الحقيقية. إن عصر إرادة الشعوب يعني أن خيارات الشعب الحقيقية قد حلت محل خيارات المستبد والديكتاتور؛ فالشعب هو المرجع ولا وصاية عليه من قبل أي نخبة أو فكرة أو تيار أو حزب أو جماعة.

تبيد المخاوف

نرى لزاماً علينا، ونحن في سياق الحديث عن إدارة المرحلة الانتقالية من قبل مكونات العملية السياسية، تبيد تلك المخاوف المثارة من قبل البعض بشأن توجهات التيار الإسلامي إزاء شكل الدولة، وعلاقته بمكونات العملية الانتقالية، ومن هذا المنطلق، فإن ثمة منطلقات وقضايا رئيسية يطرحها التيار الإسلامي الإصلاحي، ويعدّها ذات أولوية قصوى لمرحلة بناء الدولة، بما في ذلك تأسيس علاقات تفاعلية مطمئنة مع أطراف المنظومة السياسية في المرحلة الانتقالية. وهي تمثل امتداداً لرؤية هذا التيار فيما يتعلق بتوجهاته السياسية بصفة عامة، وأبرز تلك القضايا والمنطلقات:

1. العمل على تضييق فجوة الاختلاف بين التيار الإسلامي والتيارات الأخرى، والبحث عن القواسم المشتركة لبناء وتعزيز أرضية العمل المشترك.
2. التأكيد على تمسك الإسلاميين باحترام حقوق الإنسان كأحد تطبيقات الحرية والعدالة، ويأتي في مقدمة ذلك حقوق المرأة، بما يكفل دورها في كل مجالات النهوض الحضاري. كما أن تعزيز مبادئ الحكم الرشيد يمثل بالنسبة للإسلاميين أهم أهداف التحول الديمقراطي وبناء الدولة.
3. يرى التيار الإسلامي الإصلاحي أن تطبيق الديمقراطية الحقيقية - كثمرّة لثورات الربيع العربي - أضحت حقيقة في ظل عصر الشعوب، وركناً أساسياً في القطيعة مع تراث الاستبداد؛ فالديمقراطية الحقيقية هي التي تكفل بناء نظام سياسي يقوم على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، وفقاً لنظام انتخابي حر ونزيه وشفاف، ويقوم كذلك على أساس المواطنة المتساوية وصيانة الحريات وسيادة القانون.



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

4. وفي الشأن الاقتصادي يؤكد التيار الإسلامي تبنيه لنهج الاقتصاد الحر الاجتماعي، وتكامل قطاعات الملكية الاقتصادية: الخاص-العام-المختلط-التعاوني، مع دعم القطاع الخاص، والتأكيد على دور فاعل للدولة كضابط لإيقاع النشاط الاقتصادي، وحافظ للدور الاجتماعي، وضامن للتوزيع العادل للثروة والدخل. ويعطي التيار الإسلامي أهمية قصوى للقضاء على الفساد بكل صوره السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية. ويرى في مكافحة الفساد ركناً أساسياً لقيام الحكم الرشيد.
5. يعتقد التيار الإسلامي الإصلاحي أن التحول إلى النظام البرلماني بدلاً من النظام الرئاسي سيمثل ضامناً للحريات العامة واستقلال القضاء وحرية الإعلام والتداول على السلطة، كما يضمن قوة واستقلال المجتمع المدني، ودفع التنمية الشاملة، والنهوض بكافة فئات الشعب. ويتفق مع هذا التوجه البرنامج الوطني لأحزاب اللقاء المشترك في اليمن.
6. يؤكد الإسلاميون أن الدولة المدنية أضحت قضية جوهرية بالنسبة لتوجهاتهم السياسية؛ إذ في إطار المفهوم العملي لمدينة الدولة، تستطيع كل التيارات السياسية ممارسة دورها ونشاطها بحرية، في إطار احترام قواعد اللعبة الديمقراطية الحقيقية، ومرجعية الشريعة والهوية الحضارية للأمة، التي تمثل مرجعية أغلبية الشعوب العربية، دون انتقاص لحقوق غير المسلمين.
7. يؤمن التيار الإسلامي بحق كل القوى السياسية في الوصول إلى الحكم، وفقاً لإرادة الشعب عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.
8. يؤكد الإسلاميون على أهمية تحييد المؤسسة العسكرية، والنأي بها عن الصراعات والخلافات السياسية، ليقصر دورها على حماية الخيارات الشعبية الحرة، وصيانة مكتسبات الشعب.
9. يشدد الإسلاميون على أهمية استقلالية المؤسسة الدينية، وعدم إقحامها أو توظيفها سياسياً للنيل من أطراف العمل السياسي، التي من المفترض أن تحتكم في خلافاتها السياسية إلى الدستور.
10. استقلال القضاء وتوسيع حرية الصحافة والإعلام يعد ضامناً أساسياً لنمو العملية الديمقراطية وازدهارها، كما أن إفساح المجال لمنظمات المجتمع المدني للعب دور أكبر، وعقد شراكة مجتمعية معها وإعطاءها مساحة عمل أوسع، سيعزز من دور المجتمع في صناعة المستقبل وتحديد ملامحه.
11. الوطن قاسم مشترك بين جميع أبنائه ومواطنيه، فليس من حق أي حزب أو جماعة أو أسرة أو قبيلة امتلاكه والاستئثار به من دون الآخرين.
12. المشاركة في السلطة وصناعة القرار. وفي هذا السياق يرى التجمع اليمني للإصلاح أهمية بقاء ائتلاف تكتل أحزاب اللقاء المشترك -الشريك في السلطة- لخمس عشرة عاماً قادمة، كشرط لازم لتعزيز المسار الديمقراطي وبناء الدولة المدنية الحديثة.
13. إن تبادل المنافع والمصالح وتعميقها بين كافة الأطراف الداخلية والخارجية مبدأ إستراتيجي، بل منطلق أساسي للمستقبل.
14. الإيمان بالحوار كمنهج أمن وخيار وحيد لحل كافة الإشكاليات والخلافات مع الغير، ورفض النزوع إلى العنف تحت أي مبرر كان.
15. إن سيادة القانون يجب أن تترسخ في المجتمع باعتبارها الضامن الحقيقي للأمن والاستقرار بين كافة المواطنين.



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

16. المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات السياسية والقانونية منطلق أساسي ومهم.
17. عدم اللجوء إلى التهيب والإكراه في نشر الأفكار والثقافات والمعتقدات مهما كانت الأحوال والظروف.

وفي ما يتعلق بالثورة الشعبية التي ما تزال تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات، يتعين خلق رؤى وتوجهات مشتركة ضمن مكونات العملية الانتقالية لكيفية التعامل مع قوى الثورة المضادة التي ما تزال تجهد لإعاقة تقدم الثورة، وتعمل لاحتوائها بل وحتى اختطافها.

الأساس النظري للعلاقات بين الإسلاميين وبقية مكونات الثورة

باعتبار أن التجربة التي تشهدها المنطقة، والتي عبّر عنها الربيع العربي، تأتي بعد مرحلة من تصحر العلاقات بين القوى السياسية في الأقطار العربية وصلت إلى حد القطيعة بل والصراعات فإن من المهم، والشعوب العربية تعيش مرحلة تحولات عميقة عبّرت عنها ثورات الربيع العربي، وحتى نستثمر اللحظة التاريخية في اتجاهات إخراج شعوبنا من مرحلة الهامش التاريخي والسياسي، أن نقوم بتحديد الأراضية الفكرية التي ستعين القوى السياسية على عدم تكرار حالات الصراع السابقة وتدفعها في اتجاه بناء الدولة التي ستبقى المهمة الصعبة والامتحان الكبير الذي سيواجه قوى الثورة وتختبر مستوى الوعي الذي وصلت إليه، لاسيما وعيها بأخطائها السابقة الذي سيُسهل لها سعيها نحو المستقبل، وهي أرضية فكرية يمكن أن تضمن حدًا أدنى من التوافقات السياسية، وصولاً إلى استقرار سياسي يُمكننا جميعًا من المشاركة الفاعلة في بناء الدولة، وأهم هذه النقاط هي:

أولاً: عدم جزّ الدولة إلى مآزق التسميات الفئوية

الدولة دولة الشعب وهو ما يجب أن تعززه ثورات الربيع من حيث المفهوم ومن حيث التطبيق كحلّ عملي لمعالجة المآزق التاريخي الذي أوقعتنا به التسميات الفئوية والأيدولوجية للدولة، فمنذ قرن تقريبًا ونحن نطلق على كل مرحلة مسمى مختلفًا من دولة ليبرالية إلى اشتراكية إلى علمانية... إلخ، وكلها تسميات ترتبط بهذا الفصيل أو ذاك ممن يسيطرون على مقاليد السلطة في مرحلة التسمية، على أن هذه التسميات تتجاهل وبشكل واضح ارتباط الدولة بالشعب وليس بالفئة الحاكمة وقد حان الوقت لإعادة الاعتبار للشعب الذي كان هو الغائب الأكبر في الفترات الماضية. وبالنسبة لنا نحن الإسلاميين- فإننا نرفض أن يتم تحويل مذهبنا السياسي إلى اسم لصيق بالدولة، وهو الأمر الذي ندعو شركاءنا في الثورة إلى أن يساعدونا في الالتزام به، فالدولة دولة الشعب، والأحزاب السياسية ليست إلا صاحبة فرص يمنحها الشعب لأي منها لتطبيق البرامج الذي يكون قد ارتضاه الشعب نفسه وكشف عن هذا الرضى انتخابات حرة ونزيهة، نحن بحاجة في الفترة القادمة من حالة التحولات التي تشهدها المنطقة أن نكف عن صياغة التسميات التي تُفقد الدولة عمقها المجتمعي والشعبي وتحولها إلى أداة للفئة صاحبة التسمية.



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

ثانياً: ضرورة استكمال بناء الدولة

إن الدولة ليست أجهزة الأمن ومؤسسات تقديم الخدمات فحسب، فالتوقف عند هذه النقطة يجعلنا نقبل أن يدير هذه الأجهزة أية جهة تستطيع السطو عليها وتشغيلها كالعسكر مثلاً، فأياً ما كان الشعار الذي ترفعه الجهة المسيطرة على الأجهزة ولم تكن قد جاءت عبر منافسة حقيقية فإنها ستبقى مجرد عصابة فرضت نفسها بحكم الأمر الواقع حتى لو رفعت شعار الدولة العلمانية أو الاشتراكية أو الإسلامية حيث الهدف من رفع الشعار ليس سوى توقف النضال في مسيرة بناء الدولة؛ فبعد بناء هذه الأجهزة كأحد عناصر الدولة نحتاج أن نجيب على السؤال المهم وهو من يدير هذه الأجهزة؟ وما هي الطريقة التي يتم بموجبها تحديد هويته واسمه؟ وسننتدى حينها إلى ضرورة تشكّل الدولة كبعد سياسي تفرز الجهة التي ستدير تلك الأجهزة وفق برنامج يقرّه الجمهور الانتخابي في عملية انتخابية تكشف عن هذا القبول الشعبي بتلك القوة التي سيقع عليها الاختيار على أن الأمر لم ينته عند هذه النقطة؛ إذ يجب ألا يترك للجهة التي ستفوز بالانتخابات أمر تحديد وإقرار القيم العامة للمجتمع وللشأن العام فهي ليست مخولة بأمر تحديد مبادئ الاجتماع السياسي وقواعده العامة؛ إذ هنا يتحدد العمق الأخلاقي للدولة وبعدها القيمي الذي لا يحق لأية قوة سياسية الإضرار به، وهذا البعد غالباً ما يحظى بالاستقرار شبه الدائم ولا يخضع للمتغيرات التي تخضع لها السياسة إذ إن السياسة نفسها لا تستطيع تبرير نفسها إلا في ضوء هذا العمق المهم للدولة؛ فالسياسة التي تتجاهل العمق الأخلاقي للدولة تتحول إلى ديكتاتورية أيديولوجية لا تكتفي بأن تطبق على الشعب برنامجها الانتخابي وإنما تتعدى ذلك إلى تحديد القيم والمبادئ التي تراها لإدارة العلاقات داخل الدولة.

ثالثاً: تحية الانتماءات الأيديولوجية جانباً

إن التحدي الأهم أمام قوى الثورة هو مقدرتهم على تحية انتماءاتهم الأيديولوجية جانباً وهم يتجهون صوب استكمال بناء الدولة، ولا ينبغي أن يقعوا في فخ العسكر الذين طالما وضعوا أنفسهم في موقع الحارس على القيم المدنية فقط ليمزقوا العلاقات التي قد تتشكل بين قوى اليسار والقوى الإسلامية، خاصة وأن بقايا الأنظمة السابقة قد أعادت تنظيم نفسها في مواقع جديدة، وهي تراهن في عودتها للسلطة على الخلافات التي ستنشأ بين قوى الثورة التي فيما بينها خصومات كبيرة يمكن من خلال إثارتها إحداث شروخات في جدار معسكر الثورة.

رابعاً: تعزيز متانة الشخصية الوطنية

إن الصراعات داخل بنية الوعي والضمير للشخصية الوطنية أفقدتها إمكانية تحديد أهدافها بدقة بل إنها قد جعلتها تعيد رسم إحداثيات الصراع باتجاه مكوناتها الداخلية مهملّة قضايا أمنها القومي الذي لا يمكن أن تحدث تنمية سياسية أو اقتصادية من دون إعطاء هذا الملف أولويته، وضاعف من هذا المأزق أن الدولة -ولأنها لم تكن قد تكونت بعد بشكلها النهائي بكل أبعادها السياسية والأخلاقية- كانت مهياً لتكون جهاز ردع مستخدّمة من قبل القوة التي تسيطر عليها، وضد مخالفيها من الفصائل التي تتبنى الأجزاء الأخرى من الهوية الواحدة، فلقد انعكس التشظي في وعي مكونات الهوية الواحدة على عملية التشكلات السياسية حيث صار للإسلام تنظيماته، وللعروبة تنظيماتها، وللمكونات المنطقية ممثلوها، بل لقد أدى هذا التشظي إلى إعاقة بناء الدولة نفسها حيث أدى الأمر بالفئة المسيطرة إلى أن تنفي العنصر الثاني من عناصر الهوية فاستهدف الفكر الإسلامي في الثقافة والتربية بسبب موقف السلطة الحاكمة من الإسلاميين، مع أن الإسلام ليس ملكاً للإسلاميين وإنما هو عنصر أول من عناصر بناء الشخصية الوطنية، وهكذا كان الصراع السياسي يقود إلى تهديد هوية المجتمع في العمق.



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

إننا هنا، ومن موقع المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا كأحد المشاركين في هذه اللحظة التاريخية، ندعو الجميع إلى ضرورة وضع حد لهذه التمزقات غير المبررة، فالإسلام الذي نراه قاعدة عامة للاجتماع السياسي ليس إسلام الأمويين ولا العباسيين ولا المماليك ولا الأتراك، إنما هو إسلام القيم الإنسانية الجامعة، حاملة الخلاص للبشرية من أدواء الأنانية والاستنثار السياسي الاقتصادي والاجتماعي، والمعبرة عن روح العدالة الاجتماعية والحريات العامة، وهو الإسلام الذي يتسع حتى لغير المسلمين كقيم حضارية وإنسانية، ثم إن العروبة لساننا الذي ننطق به ونعبر به عن هويتنا وخصوصيتنا الحضارية والثقافية غير القابلة لأن تعيش حالة تنافر مع الإسلام؛ إذ لا إسلام بدون عروبة، إنه الحل الوحيد الذي سيمنحنا القدرة على التصالح مع الذاتي الداخلي في سياق التعامل مع الموضوعي العالمي بل إننا نشعر أن الاستمرار بالتجيش المستمر باسم الإسلام أو العروبة من جهة أو بين المعطى الداخلي والمعطى العالمي سيفقدنا إمكانية استثمار اللحظة التاريخية في بناء الذات العربية في سياقات الدولة القطرية ومن ثم السعي للتشكل في سياقات التعاون الإقليمي العربي والإسلامي وعلى النخب أن تساعد الشعوب في إنجاز هذه المهمة.

الإصلاح وتجربة الشراكة

يشرفنا في التجمع اليمني للإصلاح أن نشير إلى تجربة الشراكة التي جمعتنا مع إخواننا من الاتجاهين اليساري والقومي، والتي عبرت عنها تجربة تكتل أحزاب اللقاء المشترك التي كانت حالة اصطاف سياسي مبكر ضد النظام الحاكم وبشراكة متنوعة.

لقد حسم التجمع اليمني للإصلاح خياراته باكراً في الذهاب نحو المعارضة السياسية التي كانت تعيش قواها حالة من ضعف في القوى السياسية والاجتماعية وحالة غش في الرؤى التغييرية نتيجة لما تعرضت له من استهداف الفئة الحاكمة لها بالتكثيف بها والتمزيق... غادر الإصلاح السلطة مختاراً رغم عروض الحزب الحاكم حينذاك للإصلاح بأن يبقى في السلطة شريكاً على أنها شراكة ضد الشعب وعلى حساب أهدافه والتي أهمها هدف الخلاص من الحكم الفردي الذي كان على رأس قائمة أهداف ثورة 26 سبتمبر/أيلول 1962م، ومنذ ذلك الحين بدأت الأحداث السياسية تقود الإصلاح وقوى المعارضة من اليسار والقوميين نحو تشكيل تكتل سياسي جديد يكون هو الحامل السياسي والاجتماعي للأهداف السياسية التي قامت لأجلها الثورتان ومبادئ التعددية الحزبية والحريات السياسية والتداول السلمي للسلطة والتوزيع العادل للثورة التي قامت لأجلها الوحدة... وقد كان على هذا الحلف السياسي الجديد، وفي سبيل تثبيت وجوده في المعادلة السياسية، وفي مواجهة سلطة تبرأت من كل الإرث النضالي للشعب اليمني وتكرت لأهدافه التحررية واتجهت نحو صياغة نمط حكم فردي عائلي تسنده شبكة من الولاءات المصلحية، كان عليه أن يواجه جملة من التحديات التي تعترض طريق تشكله، وهذه التحديات تمثلت بالآتي:

1. الماضي العدائي بين الاتجاهات التي كونت اللقاء المشترك لاسيما الحالة الصراعية بين الاتجاه الإسلامي الذي يمثله التجمع اليمني للإصلاح وبين الاتجاه اليساري الذي يمثله الحزب الاشتراكي بالإضافة إلى الاتجاه القومي المتمثل بالتنظيم الودودي الشعبي الناصري.



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

النهضة، 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

2. الخبرة الواسعة لأجهزة الأمن اليمنية في إعاقة أي تقارب بين القوى السياسية باعتبار أن مثل هذا العمل يُعد تهديداً خطيراً لنظام حكم مثّلت الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة السبب الرئيسي لاستمراره على رأس سلطة فردية ترى في فكرة المعارضة أصلاً عملاً انقلابياً وتهديداً للسلم الأهلي.
3. الإرث العدائي داخل التنظيمات السياسية المكونة لأحزاب اللقاء المشترك والذي تراكم على طول فترة الصراع الذي شهده اليمن منذ عقود.
4. طبيعة السلطة المسيطرة في اليمن والتي تم بناؤها وفق ما يتطلبه استمرار الحاكم الفرد، وبما يجعل موقع الرئاسة هو القوة المركزية الوحيدة في البلد والمتحكمة في السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية التي لم تكن قادرة على التأثير في الحياة العامة بشيء.

ورغم هذه التحديات الكبيرة، إلا أن الوعي الذي تسلّح به أطراف اللقاء المشترك، وإدراكهم لمخاطر نظام يسعي لإبعاد الشعب عن التأثير في الحياة السياسية وعزله عن الحياة العامة، من أجل التهيئة للتوريث السياسي، هذا الوعي مكّن أطراف اللقاء المشترك من إبداع مسلك في النضال السياسي مفتوح لجميع القوى السياسية، كما مكّنه من إنهاء حالة التنازع السياسي بين مختلف القوى السياسية، والتي كانت تصب في اتجاه تقوية مركز الحاكم الفرد وإضعاف مركز المجتمع الذي كان يفقد قدرته على الحضور السياسي كلما أوغلت القوى السياسية في الصراعات، مهملة مسؤوليتها الوطنية في التعبير عن إرادة الشعب العامة ضد الإرادة الفردية العاصبة للسلطة والثروة.

دولة الشعب وتهديدات دويلات الطوائف

نعلم جميعاً أن الأنظمة الحاكمة في فترة ما قبل الربيع العربي قد بلغت بها حالة الغرور السلطوي حدّاً أحالت معه معظم القوى السياسية الوطنية إلى عالم النسيان وهَمّشت أدوارها، ومن ثمّ قامت باستدعاء القوى القبلية والطائفية والجهوية وجهازها لتكون قوة الاحتياط الأخيرة في حال فشلت أجهزة القمع والتنكيل في القضاء على خصوم النظام السياسيين، مهددة بذلك ليس فقط خصومها بل إنها تضع بنية الدولة وأساسات المجتمع ونسيجه الاجتماعي على طاولة مقامرة فاجرة، وقد شهدنا في أكثر من بلد عربي صوراً مختلفة لتعميق الشروخات المجتمعية وتوظيفها في سياق مواجهتها لمطالب الإصلاح السياسي من قبل، ومن ثمّ لمواجهة ثورة الربيع العربي من بعد، وفي الغالب فإن الوضع بعد ثورات الربيع سيكون مليئاً بالتنشيطات الاجتماعية والعرقية والمذهبية التي خلّفتها أنظمة عاشت على التلويح بالمخاوف واعتاشت على لعبة إحلال الخاص محل العام، والمصلحة الفئوية محل المصلحة الكلية. وهنا نطرح ضرورة أن تعي قوى الثورة الربيعية خطورة هذا الأمر كواحد من أهم محددات التعاون من أجل دولة وطنية عابرة لتلك التحيزات وراعية للجميع، وعلى قاعدة المواطنة المتساوية والوطن الذي تتمدد السيادة فيه على جميع ساحاته وفوق كل أراضيه.



تحديات عملية عاجلة

وتتصل بدرجة أساسية بعلاقة مكونات العملية الانتقالية وإدارتها لهذه المرحلة، وهو ما يفرض عليها توشي الأمور التالية:

1. تجنب الوقوع في فخ المحاصصة المبكرة؛ على قوى الثورة ألا تنظر إلى المرحلة الانتقالية كفرصة للحصول على مكاسب تخص كل طرف، وعليها أن تركز على عملية الانتقال من الوضع الهش الذي خلفته الأنظمة السابقة إلى حالة الدولة، ومن ثم سيكون من الممكن لكل طرف أن يسعى وبشكل قانوني للحصول على حصته السياسية، وعبر آليات العمل السياسي والتنافس الانتخابي، فمن الخطورة أن تتعامل القوى السياسية داخل معسكر الثورة -والتي تقود عملية التحول والانتقال إلى حالة الدولة- مع المرحلة وكأنها فرصة للحصول على مكاسب خاصة، حيث سيؤدي بها هذا المنظور إلى اعتماد التجييش الثوري ضد العملية السياسية الحالية، وهو ما سيمنح قوى الثورة المضادة الاستفادة من الثغرات التي قد تنشأ داخل معسكر الثورة لإحباط الثورة نفسها.
2. ضرورة تمكين مؤسسات الدولة من السيطرة على كل أرجاء البلد؛ لأن من المخاطرة بمستقبل الدولة أن تظل بعض مناطق الدولة خارج سيطرتها. وقد يكون جزء من المناطق قد سقطت في أيدي بعض قوى الثورة، وعليهم سرعة تمكين الدولة من التمدد إلى هذه المناطق التي تحت سيطرتهم، من أجل تقليص المشكلة الأمنية ومحاصرتها.
3. ثمة مشكلة أخرى مهمة، وهي قلة الموارد في مجتمع ما بعد الثورات، ما يجعل الإدارة الانتقالية غير قادرة على تلبية التطلعات الشعبية المتصاعدة والمتعددة، لاسيما في المجال الاقتصادي، وهو ما يجعل قوى الثورة المشاركة في عملية إدارة المرحلة الانتقالية تتحمل مسؤوليتها وبشكل جماعي في توظيف الإمكانيات المتوفرة قدر الإمكان، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، على جميع هذه القوى الفاعلة والمشاركة في تنمية الحس العام داخل المجتمع رفع مستوى الشعور بمسؤولية المجتمع تجاه اللحظة التاريخية التي يعيشها البلد وهو يتحول نحو الدولة، وسيكون من المعيب أن تحاول أية قوة سياسية اقتناص حالات الندرة في الإمكانيات التي هي حصيلة موروثه من العهد السابق إلى فرصة للتجييش الشعبي ضد الإدارة الانتقالية.
4. سيكون على الكيانات الثورية مسؤولية العمل على تمكين الدولة الناشئة من إدارة علاقات متوازنة مع الأطراف الإقليمية، لاسيما وهي تسعى لسد العوز الاقتصادي كملح وعاجل يشكل النجاح فيه الاختبار الأول للإدارة الانتقالية، وهو ما يستوجب من القوى المشاركة في المرحلة الانتقالية ألا تستدعي الموروث العدائي الذي تشكّل لديها أثناء الصراعات الأيديولوجية الماضية وهي تدير هذا الملف.
5. سيكون على قوى الثورة وهي تدير شؤون أقطارها أن تحذر من موروثات العداء الذي قسّم المنطقة العربية إلى أكثر من محور في المراحل السابقة، وزجّ بالعلاقات العربية في مهاترات كانت الأنانية السياسية للأنظمة الحاكمة هي الدافع الأكبر. ولأجل عدم الوقوع في هذا الفخ يتوجب أن تتم إدارة العلاقات مع الدول العربية على ضوء مصلحة البلد والشعب.



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

النهضة، 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

وفي الشق اليمني تحديًا، فثمة جملة من التحديات التي تواجه سير العملية الانتقالية، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1. **التحدي السياسي:** ويتمثل في استكمال عملية نقل السلطة، وإقرار وتنفيذ قانون العدالة الانتقالية، والتنامي مكونات العملية الانتقالية في مؤتمر الحوار الوطني القادم المقرر انعقاده في نوفمبر/تشرين الثاني 2012م، والاتفاق حول شكل الدولة ونظامها السياسي والانتخابي، وحل قضيتي صعدة والجنوب.
2. **التحدي الأمني:** ويتمثل في إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس وطنية ومهنية، وفرض سيادة القانون وهيبة الدولة على كامل الأرض الوطنية، ومكافحة الإرهاب مع شركائنا الإقليميين والدوليين دون الانتقاص من السيادة الوطنية.
3. **التحديات الاقتصادية:** وتتمثل في شحة الموارد، وتدني دخل الفرد، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة والأمية في أوساط المجتمع، وحاجة البلد بشكل دائم للمساعدات الخارجية التي تحمل في جوانب منها آثارًا سلبية على البلد.
4. **التحدي الخارجي:** ويتمثل في زيادة رقعة التدخلات الخارجية، وتحول اليمن إلى ساحة صراع وتصفية حسابات إقليمية ودولية. علاوة على زرع خلايا تجسسية تعمل لحساب أطراف خارجية. وتقديم تلك الأطراف دعمًا مباشرًا للفصائل والجماعات المسلحة كالحوثيين والحراك الانفصالي المسلح، وحتى القاعدة، بغرض زعزعة الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة ككل، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

انتهى